



يقول مراقبون اقتصاديون في سوريا، إن سياسة "عقلنة الدعم" التي اعتمدتها نظام بشار الأسد، منذ مطلع العام الجاري، والتي تهتم بترشيد دعم السلع والطاقة، ضاعفت معاناة السوريين، وأنهكت القدرة الشرائية، وقال أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة حلب، محمد سعيد، إن "عقلنة الدعم"، ما هي إلا باب جديد لرفع أسعار جميع السلع الرئيسية، من خبز وسكر وأرز ومازوت وكهرباء وغاز منزلي، ما زاد من نسبة الفقراء ومعاناتهم، في واقع التضخم النقدي الهائل وشبه ثبات الأجور.

وأضاف لـ"العربي الجديد": في مثل الحالة التي يعيشها المواطن السوري لا بد من دعمه، عبر احتياجاته الغذائية اليومية، وسعى الحكومة نحو عائدات غير جيوب المواطنين ولقمة عيشهما، لكن التخبيط وال الحرب وتلاشي موارد الخزينة العامة، دفعت حكومة الأسد إلى التحصيل من المواطن، وكانت حكومة بشار الأسد قد رفعت أسعار المازوت والكهرباء والفيول والبنزين، بعد رفع أسعار السلع التموينية المدعومة.

رفع الأسعار بذريعة عقلنة الدعم:

من جهته، يرى المفتش السابق في وزارة المالية، إبراهيم محمد، أن رفع الأسعار بذريعة عقلنة الدعم أوصل نسبة الفقراء في سورية إلى أكثر من 70%， وأوجد سوقاً هامشية "سوداء" لبيع السلع بأضعاف سعرها، ولم يقتصر استغلال حاجة السوريين على المازوت الذي يباع في السوق السوداء بنحو 200 ليرة لليتر (66 سنتاً)، رغم أن سعره الرسمي لا يتجاوز 135 ليرة، بل طاول الأرز والسكر وحتى الخبز.

وقال لـ"العربي الجديد": "لو أن الدولة قادرة على تأمين السلع والمنتجات بأسعار المرشدة، لكان الأمر سهلاً، لكنها ترشد وتترك قرار السعر للعرض والطلب ولتجار الأزمات"، وأضاف محمد، أنه لو أن حكومة الأسد تتبع الخبز للقراء بسعر

مخفض عن سعره للأغنياء وكذا المازوت والكهرباء، لقلنا "عقلنة"، لكنها ترفع السعر على الفقراء والأغنياء بالنسبة ذاتها، متسائلاً: "ما هو السر وراء استهداف النظام رفع أسعار السلع الأساسية التي لا يستغني عنها المواطن، لماذا لا ترفع الحكومة الضرائب مثلاً على السلع الكمالية؟".

عبر سوريون، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، عن غضبهم من سياسة التفقيير التي تعتمدتها حكومة بشار الأسد، ووصفها بعضهم بالمنهجية بهدف تهجير السوريين وبيع ممتلكاتهم، ففي حين زادت الدولة الرواتب والأجور 7 دولارات بعد وعود وانتظار عامين، رفعت أسعار المحروقات ثلاثة مرات، وزادت وبالتالي أسعار جميع السلع في الأسواق، على حد وصفهم.

وذكرت صحيفة "الثورة" الحكومية في سوريا أن 136 سلعة غذائية ارتفع سعرها في السوق، فضلاً عن الرفع المزاجي لأجور النقل فور رفع أسعار الغاز والمازوت قبل أسبوعين، ما أخرج جمعية حماية المستهلك بسوريا عن صمتها بعد رفع أسعار المازوت والغاز والخبز، حيث لم تجد الجمعية أي انعكاسات إيجابية لقرار عقلنة الدعم منذ صدوره وحتى تاريخه، بل اعتبرت أن مسألة تقديم الدعم للمواطنين هي قضية أساسية وهي من صلب الدستور.

والدعم، برأي رئيس الجمعية عدنان دخاخني، بدأ يتناقص شيئاً فشيئاً، وفيه مخالفة صريحة، لأنه كان يقدم للمواطنين منذ 40 عاماً.

العربي الجديد

المصادر: